الاحتجاج اللغوي لدى القدامى النحويين: دراسة نقدية في ضوء المعاصرة

الدكتورة صالحة حاج يعقوب
قسم اللغة العربية وآدابها
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

المقدمة:

الاحتجاج اللغوي هو دراسة علم أصول النحو الذي يتواصل القدامى به إلى الأحكام النحوية ويضبطوها. والاحتجاج اللغوي في القواعد النحوية يشكل نظرية النحو التي يلتزم بها النحاة في تطبيقاتهم كما ذكر السيوطي في مقدمة كتابه "الاقتراح"، "إذ إن الأنباري تحدث هذا الأصول في كتابيْه "لمع الأدلة" و "الإغراب"، وكتاب "لمع الأدلة" يتكون من ثلاثين فصلا، وأمّا "الإغراب" فيحتوي على اثني عشر فصلا عن أصول النحو"[1]. وهذه الأدلة قد أكّد الدكتور خالد بن سليمان مهنا الكندي في كتابه "التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث"[2] على أنّ الاحتجاج اللغوي يرد في كتب أصول النحو المعتبرة، وهنا تعرض الباحثة جدولا[3] إشارة إلى أنّ القدامى ركّزوا على الاحتجاج اللغوي ، ومن كتب أصول النحو المعتبرة:

المصادر	الدليل	النوع	الموضع في الكتاب
"لمع الأدلة" للأنباري	النقل	معتبر	الفصل 2، 3
	الإجماع	غير مذكور	غير مذكور
	القياس	معتبر	الفصل 2، 10
	الاستصحاب	معتبر	الفصل 2، 29
	السبر والتقسيم	ثانوي	الفصل 24
	الاستدلال بالأَوْلَىْ	ثانوي	الفصل 24
	بيان العلة	ثانوي	الفصل 24

[1] السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، بيروت:دار الكتب العلمية، 1998، ص 11 و 12

[2] خالد بن سليمان مهنا الكندي في التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، عمان: دار المسيرة، 2007.

[3] قامت الباحثة بالتعديلات على عمل الدكتور خالد بن سليمان مهنا الكندي في التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 103-106

	الأصول	ثانوي	الفصل 24
	الاستحسان	ثانوي (ليس معتبرا)	الفصل 25
	عدم الدليل	ثانوي (ليس معتبرا)	الفصل 30
	العكس	غير مذكور	غير مذكور
	عدم النظير	غير مذكور	غير مذكور
	الاستقراء	غير مذكور	غير مذكور
	الباقي	غير مذكور	غير مذكور
"الإغراب" للأنباري	النقل	معتبر	الفصل 7، 8
	الإجماع	غير مذكور	غير مذكور
	القياس	نعتبر	الفصل 7، 9
	الاستصحاب	معتبر	الفصل 7، 10
	السبر والتقسيم	غير مذكور	غير مذكور
	الاستدلال بالأولى	ثانوي	غير مذكور
	بيان العلة	غير مذكور	غير مذكور
	الأصول	غير مذكور	غير مذكور
	الاستحسان	غير مذكور	غير مذكور
	عدم الدليل	غير مذكور	غير مذكور
	العكس	غير مذكور	غير مذكور
	عدم النظير	غير مذكور	غير مذكور
	الاستقراء	غير مذكور	غير مذكور
	الباقي	غير مذكور	غير مذكور
"الإقتراح" للسيوطي	النقل	معتبر	المقدمات + الكتاب 1
	الإجماع	معتبر (الثاني)	المقدمات + الكتاب 2
	القياس	معتبر (الثالث)	المقدمات + الكتاب 3
	الاستصحاب	معتبر (الرابع)	المقدمات + الكتاب 4

	السبر والتقسيم	غير مذكور	غير مذكور
	الاستدلال بالأولى	غير مذكور	غير مذكور
	بيان العلة	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الأصول	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الاستحسان	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	عدم الدليل	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	العكس	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	عدم النظير	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الاستقراء	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الباقي	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
"الإرتقاء" للشاوي	النقل	معتبر (الأول)	المقدمة + الكتاب 1
	الإجماع	معتبر (الثاني)	المقدمة + الكتاب 2
	القياس	معتبر (الثالث)	المقدمة + الكتاب 3
	الاستصحاب	معتبر (الرابع)	المقدمة + الكتاب 4
	السبر والتقسيم	غير مذكور	غير مذكور
	الاستدلال بالأولى	غير مذكور	غير مذكور
	بيان العلة	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الأصول	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الاستحسان	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	عدم الدليل	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	العكس	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	عدم النظير	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5
	الاستقراء	غير مذكور	غير مذكور
	الباقي	ثانوي (ليس معتبرا)	الكتاب 5

من هذا الجدول استخدم السيوطي والشاوي الثمانية الأخيرة كأدلة ثانوية وهي: بيان العلة والأصول والاستحسان وعدم الدليل والعكس وعدم النظير والاستقراء والباقي من أنواع الأدلة. وأما الأنباري في كتابه "لمع الأدلة" فما ذكره عن الأربعة الأخيرة، فهي الباقي والاستقراء وعدم النظير والعكس. وأما كتاب "الإغراب" فقد ذكر عن النقل والقياس والاستصحاب والاستدلال. وأدركنا من ذلك، أنّ الأنباري في كتابه "الإغراب" تشدد في إقبال الأدلة النحوية في أصول النحو، ويبدو أنّ السيوطي والشاوي على مسلك واحد في استخدام منهج أصول النحو العربي. ويمكن عمل الخلاصة من هذا الجدول في أنّ تقسيم النحاة لأدلة النحو حيث قسّموا الاحتجاج اللغوي إلى قسمين: الاحتجاج اللغوي معتبرا أي اتفق جمهور النحاة على الاستدلال وهو أربعة: النقل والإجماع والقياس والاستصحاب. وأما الاحتجاج اللغوي الثانوي فمعناه لم يتفق أكثر النحاة عليه من العشرة المتبقّية. لنوضح أكثر فعلينا أن نكشّف ما المقصود بالأدلة النحوية في الاحتجاج اللغوية.

مفهوم الاحتجاج اللغوي عند القدماء:

ستركز الباحثة على الاحتجاج اللغوي المعتبر وهو أربعة، وأما الثانوي فهو العشرة المتبقية:

أولاً، النقل أو السماع، النقل أو السماع وهو ما ثبت في كلام مَنْ يوثَقُ بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه(صلى) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين، نظماً ونثراً عن مُسلمٍ أو كافرٍ، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كل منها من الثبوت[4]. وأما التعريف لدى الشاوي فـــ "المراد به الكلام الذي اتُفق على فصاحته ككلام الله، ونبيه حيث تحقق أنه كلامه صلى الله عليه وسلم، ولم يحتجَّ المحققون بالحديث لجواز نقله بالمعنى أو جواز لحن ناقله ممن ليس بفصيح، وكلام العرب، والعرب المأخوذ عنهم هم الموثوق بعربيتهم..."[5] . ويرى السيوطي[6] أن القرآن جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحاداً أم شاذاً وقد أطبقَ الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إن لم تخالف قياما معروفا بل ولو خالفته يُحتجُّ

---

[4] السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، ص 24

[5] الشاوي، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد:دار الأنبار، 1990، ص 47

[6] السيوطي، الإقتراح، ص 24

بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجُز القياس عليه نحو ﴿استحوذ﴾[7] و ﴿يأبى﴾[8] وكذلك احتجّ على صحة قول مَنْ قال: إن الله أصله لاه بما قرئ شاذا: ﴿وهو الذي في السماء لاهٌ وفي الأرض لاهٌ﴾[9]. وهناك بعض القراءات عند عاصم وحمزة وابن عامر وغيرهم بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك فإنّ قراءتهم ثابتةٌ بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مَطعنَ فيها[10] مثل: احتجاج على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة ﴿تساءلونَ به والأرحامِ﴾[11]، وكذلك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿قتْلَ أولادَهمْ شركائِهم﴾[12]، وعلى جواز سكون لام الأمر بعد ثُمَّ بقراءة حمزة ﴿ثُمَّ ليقطعْ﴾[13]. وقد سأل عروة عائشةً عن لحن القرآن مثل ﴿إنْ هذان لَساحران﴾[14] و ﴿والمقيمين الصّلاةَ والموتونَ الزكاة﴾[15] و ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنّصارى والصَّابئون﴾[16]فقالت: يا ابن أختي هذا عملُ الكُتّاب أخطأوا في الكتاب. وقد أجاب العلماء عن ذلك بأجوبة عديدة في كتابي "الإتقان في علوم القرآن" و "كتاب المصاحف"، وفي "الإتقان" وأحسن ما يقال في أثر عثمان (رضي) بعد تضعيفه الاضطراب الواقع في إسناد والانقطاع أي أنه وقع في روايته تحريف، وكذلك في "المصاحف" أخرجه ابن أشته من طريق عبد الأعلى بن عبدالله بن عامر، قال لما فرغ من المصحف أتى به عثمان فنظر فيه فقال "أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا، فهذا الأثر لا إشكال فيه، فكأنّه لما عُرِضَ عليه عند الفراغ من كتابته رأى فيه شيئا على غير لسان قريش

---

[7] المجادلة 19، لأنها خارج عن معتل أي حاذ أو يحوذ، انظر ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، القاهرة:المكتبة التوفيقية، د.ت.، 117/1

[8] التوبة 32

[9] الزخرف 84

[10] السيوطي، الإقتراح، ص 25

[11] النساء 1

[12] الأنعام 137

[13] الحج 15

[14] طه 32

[15] النساء 162

[16] البقرة 62

كما وقع لهم في "التابوت"و "التابوه" فوعد بأنه سيقيمه على لسان قريش، ثم وفي بذلك كما ورد من طريق آخر أوردتُها في كتاب "الإتقان".[17]

وفي الغالب الأحاديث النبوية مرويٌّ بالمعنى لا باللفظ، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها فَرَوَوْها بما أدّت إليه عبارتُهم فزادوا ونقّصوا وقدّموا وأخّروا وأبدلوا الفاظاً بألفاظ ومِن ثَمّ أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث[18] لأمرين: أحدهما: أنّ الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فتجد قصةً واحدةً قد جرتفي زمانه (صلى) لم تُنقلْ بتلك الألفاظ جميعها نحو ما رُوي من قوله "زوّجتُكَها بما معك من القرآن"[19] و "ملّكتُها بما معك، خذها بما معك"وغير ذلك من الألفاظ غيرها فأتت الرواةُ بالمرادف و لم تأتِ بلفظه، إذ المعنى هو المطلوبُ، ولاسيّما مع تقادم السّماعَ، وعَدمِ ضبطه[20] بالكتابة، والاتكال على الحفظ[21]. والأمر الثاني: وقع اللحنُ كثيرا في ما رُوي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحنُ في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك، أن رسول (صلى) كان أفصحَ الناسِ، فلم يكنْ ليتكلّمَ إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهلِ تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك له من غير معلِّم[22].

ما يحتج به من كلام العرب بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، كما قال أبو نصر الفارابي في كتابه "الألفاظ والحروف" "كانت قريش أجودَ العربِ انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وإبانة عما في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغةُ العربيةُ وبهم اقتُديَ وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربي من بين قبائل العرب هم: قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومُعظمه، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعضُ كنانةَ وبعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[23] .

---

[17] السيوطي، الإقتراح، ص 27

[18] المصدر السابق، ص 29

[19] المصدر السابق، ص 30.

[20] الضابط منهم من ضبط المعنى، وأما ضبطُ اللفظِ فبعيدٌ جداً لا سيّما في الأحاديث الطوال، المصدر السابق، ص 30.

[21] المصدر السابق، ص 30

[22] المصدر السابق، ص 31

[23] الفارابي، كتاب الحروف، بيروت: دار المشرق، ص 145

وهنا بعض الأمثلة لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرَف قائله يُصرِّح بذلك ابن الأنباري في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"[24]، وكأنّ علّة ذلك خوفُ أن يكون المولّد أو من لا يوثق بفصاحته، ومن هذا يُعلم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[25]، كما قال ابن النحاس في "التعليقة" أجاز الكوفيون إظهار "أن" بعد "كي"، واستشهدوا بقول الشاعر:

أردتَ لكيما أن تطير بِقِربتي * فتَتْرُكَها شنًّا ببيداءَ بَلْقَعِ

قال السيوطي الجواب أنّ هذا البيت غيرُ معروفٍ قائله، لو عُرف لجاز أن يكون من ضرورة الشعر[26]. وأضاف من ذلك أنّ الكوفيين ذهبوا إلى جواز دخول اللام في خبر لكن، واحتجوا بقول الشاعر: **ولكنّني من حُبّها لعميد**، والجواب أنّ هذا البيت لا يُعرفُ قائلُه ولا أوّله، ولم يُذكر إلا هذا ولم يُنشده أحدٌ ممن وُثّق في اللغة. وفي تعاليق ابن هشام على الألفية استدلّ الكوفيون على جواز مدِّ المقصور للضرورة بقوله: [27]

قد علِمت أخت بني السعلاء * وعلمتْ ذاك مع الحراءِ

أن نعمَ مأكولا على الخواءِ * يالك من تمرٍ ومن شيشاءِ

يَنشَبُ في المسعلِ والّهاءِ[28]

ومد السِّعلى والخوا والها وهي مقصورات. وقال السيوطي أنه لا يعلم قائله فلا حجة فيه، وكذلك استشهد عبد الواحد الطواح في كتابه "بغية الآمل": **لا تُكثِرنْ إني عسيتُ صائماً**[29]

---

[24] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المسألة (80)، 107/2.

[25] "لا نرى لك أن هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين، فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهؤلاء، وهي غير منسوبة ولا لها سوابق أو لواحق، وفي كتاب سيبويه وحده خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين. الإنصاف 109/2، هامش (1).

[26] السيوطي "الإقتراح" ص 44

[27] وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز. انظر الأنباري " الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين" 248/2.

[28] هذه خمسة أبيات من الرجو المشطور، أنشد منها الرابع والخامس ابن يعيش، ص 801، الأشموني (برقم 1157)، وابن عقيل 450/4، برقم 353 وقد أنشد ابن منظور 4092/5.

وقال السيوطي إذا كان هو بيتٌ مجهولٌ لم ينسبه الشرّاح إلى أحدٍ فسقط الاحتجاج به[30]. لو صح ما قاله السيوطي لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه[31].

ثانياً، الإجماع، والمراد بالإجماع هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة،كما قال ابن ابن جني في الخصائص " وإنّما يكون الحجة إذا لم يخالف المنصوصَ، ولا المقيسَ على المنصوصِ، وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآنٍ ولا سُنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ، كما جاء النص بذلك في كُلّ الأمة، وإنما هو علم مُنتزعٌ من استقراء هذه اللغة، فكلٌّ من فُرق له عن علّة صحيحة وطريقٍ نهجةٍ كان "خليل" نفسه و "أبا عمرو" فكره، إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالأقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثُها، وتقدّم نظرُها إلا بعد إمعان وإتقان"[32]. وأضاف عن ذلك بقوله " يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز التقديم خبر ليس عليها فأحد ما يُحتجُّ به عليه أن يقال: هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب تنفر عن خلافه[33]. ولكن في موضع آخر حيث يقول: "ولعمري إنّ هذا ليس بموضع قطعٍ على الخصم لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعوا إليه القياس ما لم يخالف نصّا[34] نحو "هذا حُجرُ ضبٍّ خربٍ"، إنه من الشاذّ الذي لا يُحملُ عليه ولا يجوز ردّ غيره إليه، وفي القرآن مثل ذلك نيّفاً عن ألفِ موضع، وذلك أنه على حذف المضاف، والأصل "حُجْرُ ضبٍّ خَرِبٍ حُجرُهُ" فيجري "خرب" وصفا على "ضَبٍّ" وإن كان في الحقيقة للحُجر كما تقول "مررت برجل قائم أبوه" فتجري "قائمٍ" وصفاً على "رجل" وإن كان القيام للأب لا للرجل، كان أصله حذف الحُجر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت، لأن المضاف كان مرفوعاً، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خرب"فجرى وصفاً على ضب – وإن كان الخراب للحجر لا للضبّ– على تقدير حذف المضاف[35]. ورأى السيوطي أنّ إجماع العرب أيضاً حجة كما في قول ابن مالك في كتابه "التسهيل" استُدِلَّ على جواز توسيط خبر ما الحجازية ونصبه بقول الفرزدق:

---

[29] مجهول القائل وهو الشاهد رقم (248) في شرح شواهد المغني، وهو كذلك من شواهد ابن جني، الخصائص 100/1 "**لا تعذلاُ إني عسيتُ صائماً**".

[30] السيوطي "الإقتراح" ص 47.

[31] شوقي ضيف، المدارس النحوية، عن الموضع ما تعلّق بـــ "الكتاب"، ص 63.

[32] ابن جني "الخصائص" 171/1- 172.

[33] المصدر السابق، 172/1

[34] المصدر السابق، 172/1

[35] المصدر السابق، 172/1-173

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتهم * إذْ هم قُريشٌ وإذْ ما مِثلَهمْ بشرُ[36]

هذا البيت قد اتفق لدي إجماع الحجازيين والتميميين عدم نقل ذلك دليل بسبب ضد على الفرزدق، لماذا؟ لأنه تميمي تكلم بهذا معتقداً جوازه عند الحجازيين فلم يصب[37].

ثالثاً، القياس، هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[38]، وهو معظم أدلة النحو والمعوّلُ في غالب مسائله عليه كما قيل "إنّما النّحوُ قياسٌ يُتّبعْ" استدلال من ذلك أن القياس علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وهو طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن الانسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين العرب[39]. للقياس أربعة أركان، وهي: أصلٌ (المقيس عليه)، وفرعٌ (المقيس)، وعلّةٌ، وحكم. أولا، أنّ الأصل أو المقيس عليه هو النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتاج بكلامهم سواء كان النقل سماعا أو رواية، مشافهة أم تدوينا[40] ولا يكون شاذا خارجاً عن سُنن القياس كما لا يجوز القياس عليه كتصحيح "استحوذ" و "استصوب"، وكحذف نون التأكيد في قوله:

اضربَ عنك الهموم طارقَها * ضربك بالسيفِ قونس الفرسِ

أي "إضربنْ عنك" فحذف نون التوكيد، وهذا من الشذوذ في الاستعمال وأن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا ما يليق به الإسهاب والإطناب لا الاختصار والحذف[41]. والمقيس عليه لا يقاس على الشاذّ نطقاً ولا يقاس عليه تركاً، كما قال ابن جني "... من ذلك امتناعك من "وذر" و "ودع" لأنهم لم يقولوهما، ولا منع أن تستعمل نظيرهما نحو "وزن" و "وعد" وإن لم تسمعهما أنت"[42]. وليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقة للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له نحو "شنئيّ" لا يجوز القياس لأنه لم يكن هو على قياس

---

[36] البيت من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز وهو من شواهد الكتاب لسيبويه 103/1، والمغني (برقم 120)

[37] السيوطي، الإقتراح، ص 56

[38] المصدر السابق، ص 59

[39] محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص 25

[40] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، بيروت: دار الثقافة، 1973، ص 95

[41] ابن جني، الخصائص، 125/1، السيوطي، الإقتراح، ص 61

[42] ابن جني، الخصائص، 101/1

فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس، فلا يجيز على هذا في سعيد سعدِيّ ولا في كريم كرميّ[43]. وثانيا، المقيس هو المحمول على كلام العرب تركيبا أو حكما، كما قال ابن جني "ألا ترى أنك إذا سمعت "قام زيد" أجزت أنت "ظرف خالد، وحمق بشر" وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع"[44]، وقال كان الخليل قد نبه على هذا فقال "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى في كلامه، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟"[45]. ومفهوم من المقيس عليه والمقيس فعلينا أن نركّزه على أربعة أحكام، وهي: أن يطرد في الاستعمال والقياس جميعا نحو "قام زيد" و "ضربت عمرا" و "مررت بسعيد"[46]، ألا يكون شاذا في الاستعمال، ضعيفا في القياس كحذف نون التوكيد نحو "اضربَ عنك" أراد "اضربن عنك"، ألا يكون شاذا في الاستعمال، مطردا في القياس، نحو الماضي من "يذر ويدع" وكذلك قولهم "مكان مقبل" هذا هو القياس والأكثر في السماع باقل، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب[47] كما لا تستعمل "أن" بعد كاد، نحو "كاد زيد أن يقوم" فهذا قليل شاذ في الاستعمال، وليس مأبيا في القياس[48]. وثالثا، العلّة أي سلامة العلّة[49] تسعة، وهي:أولا، النقض[50] أي هو "وجود العلة ولا حكم على مذهب من لا يرى تخصيص العلة"[51] قد اتفق النحاة إذا تخلف الحكم معها لم تصح ولكن أجاز بعضهم ولا يشترطون سلامتها من النقض نحو "حَذامِ" و "قَطامِ" و "رَقاشِ"لاجتماع ثلاث علل وهي التعريف والتأنيث والعدل، وثانيا، تخلف

---

[43] المصدر السابق، 116/1

[44] ابن جني، المصنف في شرح التصريف للمازني، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، 175/1

[45] المصدر السابق، 175/1

[46] ابن جني، الخصائص، 99/1

[47] المصدر السابق، 100/1

[48] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره، عمان:دار الشروق، 1997، ص 22

[49] استخدم سعيد جاسم الزبيدي في كتابه القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره، أي تعارف النحاة على اصطلاح "القوادح في العلّة" وهي جملة أمور تبطل العلة وبعدمها تسلم العلة وتصحها"، ص 30.

[50] عيب صغير

[51] الأنباري، الأغراب في جدل الأعراب، ص 60

العكس: ما معنى العكس؟ وهو"انتفاء الحكم عند عدم العلة"وتخلفه يكون بوجود الحكم عند عدم العلة"[52] . وثالثاً، عدم التأثير وهو أن يكون الوصف لا مناسبة فيه[53] نحو "حبلى" كما قال الأنباري "إنما امتنع من الصرف لأن في آخره ألف التأنيث المقصورة فذكر (المقصورة) حشو لأنه لا أثر في العلة ألف التأنيث لم تستحق أن تكون سببا مانعا من الصرف لكونها مقصورة، وإنما كانت مانعة للصرف لكونها للتأنيث فقط، ألا ترى أن ألف التأنيث الممدودة سبب مانع من الصرف كالألف المقصورة"[54]، ورابعا، القول بالموجب وهو أن يسلم للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف[55]، وذكر مثال في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف نحو "راكباً جاء زيدٌ"[56]، وخامساً، فساد الإعتبار وهو الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب في ترك الصرف لا يجوز[57]، وسادساً، فساد الوضع "وهو أن يعلق العلة ضد المقتضى مثل يقول الكوفي: إنما جاز التعجب من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصل الألوان، فيقول له البصري: قد علقت على العلة ضد المقتضى لأن التعجب إنما امتنع من سائر الألوان للزومها المحل وهذا المعنى في الأصل أبلغ منه في الفرع"[58]، وسابعاً، المنع في العلة أي وهو في الأصل والفرع[59]، وثامناً، المطالبة بتصحيح العلة أي سبيل البرهنة على صحة العلة يكون "بشيئين: بالتأثير وشهادة الأصول"[60]، وأخيرا، المعارضة وهي أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة والأكثرون على قبولها لأنها دفعت العلة[61] وهي مقبولة لأن التعليل ما لم يسلم عن معارضة دليل لم يكن عليه تعويل[62]. ورابعًا،

---

[52] السيوطي، الإقتراح، ص 90

[53] السيوطي، الإقتراح، ص 90

[54] الأنباري، لمع الأدلة، ص 72

[55] الأنباري، الاغراب في جدل الاعراب، ص 56

[56] المصدر السابق، ص 57

[57] المصدر السابق، ص 54

[58] المصدر السابق، ص 55 – 56

[59] المصدر السابق، ص 58

[60] المصدر السابق، ص 59

[61] السيوطي، الإقتراح، ص 96

[62] الأنباري، الاغراب في جدل الاعراب ص 53

الحكم هو إلحاق المقيس بالمقيس عليه يتضمن اعطاءه حكمه، وينقسم على ستة أقسام هي[63]: الواجب كالرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول، والممنوع كأضداد ما ذكر في الواجب، الحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، القبيح كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط المضارع، خلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو "ضرب غلامه زيدا"، وأخيراً جائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر واثباتهما حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

رابعاً، الاستصحاب، كما يرى الشاوي "وهو إبقاء ما كان عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو معتبر كإبقاء الأسماء على الإعراب، والأفعال على البناء حتى يوجد الناقل"؛[64] أي هو الاستدلال بالأصول المثالية إذا لم يوجد دليل من السماع أو الإجماع أو القياس الحملي، كما ذكر الأنباري في كتابه الإنصاف "أجمع البصريون على عدم تركيب "كم" بأن الأصل الإفراد، وإنما التركيب فرع، ومن تمسّك بالأصل خرج عن عُهْدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل، واستصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة"[65]، وذكر السيوطي[66] أن الأنباري قد ثبت في قوله أن الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب بأن يذكر دليلاً يدل على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه، والمضارع قد أشيه الأسماء وزال عنه استصحاب البناء وصار معرباً بالسبه، فكذلك فعل الأمر.

وقد ذكر السيوطي في "الإقتراح"[67] من غير الأربعة المذكورة سابقاً هناك العشرة المبقية وسميت بأدلة شتى، وهي:

أولاً، السبر والتقسيم[68]، وهو استدلال عقلي يعني أن تصل إلى الحكم المناسب بعد استبعاد سائر الأحكام المشتبهة به نحو "نعم وبئس" يُشتبه أن تكونا اسمين أو فعلين أو حرفين، فإذا اختبرنا هذه التقسيمات وجدنا أنهما ليستا حرفين لدخول تأء التأنيث عليهما في مثل "نعمت المرأة"، والحرف لا يدخل على الحرف، فلم

---

[63] السيوطي، الإقتراح، ص 69

[64] الشاوي، ارتقاء السيادة، ص 97

[65] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص 279/1

[66] السيوطي، الإقتراح، ص 102

[67] المصدر السابق، ص 103

[68] ويسمى السبر والتقسيم بالتحليل أيضاً كما في الإقتراح حين تحدث عن علل الجليس الدينوري فذكر منها علة التحليل

يبق إلا أن تكونا اسمين أو فعلين، فإذا اختبرنا اسميتهما وجدنا أنهما ليستا اسمين لإمكان أن يرفعا فاعلين وبدلا على حدث، فيقال "نعم زيدٌ وبِئسَ عمرو" فلا يبقى إلا أنهما فعلان ماضيان[69].

ثانياً، الاستدلال بالأَوْلَى، وهو استدلال بقياس الأَولى على غير الأَولَى ومثاله "إن نائب الفاعل مرفوع لأنه يقبل الإسناد، فتقول بالبداهة: إن الفاعل يرفع أيضا لأنه يقبل الإسناد كنائب الفاعل، بل إنه أولى بالرفع لأن الرفع – كما يظن النحاة – للأقوى، والفاعل أقوى من نائب الفاعل الذي يدل معناه على المفعول به[70]".

ثالثا، الاستدلال ببيان العلة، وهو أن يبقى الحكم ببقاء العلة الموجبة له[71]، وقال ابن الأنباري وهو ضربان: أحدهما أن يبين علةة الحكم ويستدل بوجودها في موضع الخلاف ليوجد بها الحكم مثال "كأن يستدل من أعمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً، والثاني أن يبين العلة ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف ليعدم الحكم مثال "كأن يستدل من أبطل عمل "إنّ" المخففة من الثقيلة فيقول: إنما عملت "إنّ" الثقيلة لشبهها بالفعل وقد عدم بالتخفيف فوجب أن لا تعمل"[72].

رابعاً، الاستدلال بالأصول، هو كأن يُستدل على إبطال أنّ رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم بأن ذلك يؤدي إلى خلاف الأصول، لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجازم، وهذا خلاف الأصول لأن تدل على أن الرفع قبل النصب لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول فكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب، وكذلك تدل الأصول أيضا على أن الرفع قبل الجزم لأن الرفع في الأصل من صفات الأسماء، والجزم من صفات الأفعال فكما أن رتبة الأسماء قبل الأفعال فكذلك الرفع قبل الجزم[73].

خامساً، الاستحسان، أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان، فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذ به واختلفوا فيه[74]، وكما قال ابن جني "دلالته ضعيفة غير

---

[69] الأنباري، لمع الأدلة، ص 127

[70] المصدر السابق، ص 131-132

[71] خالد بن سليمان مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، ص 109

[72] السيوطي، الإقتراح، ص 103

[73] المصدر السابق، ص 104

[74] الأنباري، لمع الأدلة، ص 133-134

مستحكمة إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، من ذلك تركك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو "الفتوى" و "التقوى" ، ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علة قوية بل أرادوا الفرق بين الاسم والصفة وقد شارك الاسم الصفة"[75].

سادسا، الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه، وهو ما إذا ثبت لم يخفَ دليله فتستدل بعدم الدليل على نفيه كأن تستدل على نفي أن الكلمات أربعة وأنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل، ولو كان على ذلك دليل لعرف مع كثرة البحث وشدة الفحص، فلما لم يعرف ذلك دلّ على أنه لا دليل فوجب أن لا تكون الكلمات أربعة، ولا أنواع الإعراب خمسة[76].

سابعًا، الاستدلال بالعكس، وهو استدلال عقلي، أن البصريين ردوا رأي الكوفيين مثال "إن الظرف الواقع خبراً نحو "زيدُ أمامك"، منصوب بعامل معنوي اسمه الخلاف، ويستدل البصريون على خطاء رأيهم بالاستدلال بالعكس، وهو أن الخلاف في معناه اللغوي يتم بين طرفين لأنه مأخوذ من فعل خالف الذي هو من أفعال المشاركة، فإذا كان الكوفيون يعتقدون أن "زيدٌ" هو الذي نصب "أمامَ" لمخالفته في الحركة الإعرابية، فلابد أيضا أن ينصب "أمام" زيداً لأنه خالفه أيضاً، والخلاف يكون بفعل واشتراك الاثنين"[77].

ثامنًا، الاستدلال بعدم النظير، وهو كثير في كلامهم وإنما يكون دليلاً على النفي لا على إثبات، وقد استدلّ المازني رداً على من قال: إن السين وسوف ترفعان الفعل المضارع، بأنا لم نرى عاملاً في الفعل يدخل عليه اللام[78] وقد قال تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربُّك﴾[79].

تاسعاً، الاستقراء، النحاة استدلوا به في مواضع منها انحصار الكلمات الثلاث في الاسم والفعل والحرف[80].

---

[75] ابن جني، الخصائص، 130/1

[76] الأنباري، لمع الأدلة، ص 142، السيوطي، الإقتراح، ص 103

[77] السيوطي، الإقتراح، ص 103، الشاوي، ارتقاء السيادة، ص 99

[78] السيوطي، الإقتراح، ص 104

[79] الضحى 5

[80] السيوطي، الإقتراح، ص 106

عاشراً، الباقي، الدليل يقتضي أن لا يدخل الفعل شيء من الإعراب لكون الأصل فيه البناء لعدم العلة المقتضية للإعراب[81].

ومن هذه دوافع للاحتجاج اللغوي وجدنا أنّ هي الإشارة الواضحة أنّ تقعيد النحو العربي نقلا أم عقلا مصدره من حذّاق العرب. ولا نجد مثل هذه الأنظمة في اللغات الأخرى وإلا في النحو العربي، وبذلك لحصول على الإقتناع في العقل والعمل، فالنقاش عن ذلك بأسلوب الحاضر شيءٌ ضروريٌّ.

علاقة الاحتجاج اللغوي بالفلسفة:

بعد كشّفنا عن دور النحاة القدامى في عمليتهم عن الاحتجاج اللغوي وجدنا هناك جماعة من المُحدثين حاولوا النقاش عن ذلك كما ذكر الدكتور خالد بن سليمان مهنا الكندي في كتابه "أصول النحو والتعليل النحوي في الدرس اللغوي العربي القديم "بأن الاحتجاج في تعليل النحو يقسم إلى أربعة وهي، أوّلا، الاحتجاج اللغوي يتأثر بالفلسفة والكلام، ثانياً، الاحتجاج اللغوي يتأثر بأصول الفقه، ثالثاً، الاحتجاج اللغوي التمس أكثر من تأثير خارجي، ورابعاً، الاحتجاج اللغوي لم يتعرض لهذه المؤثّرات[82]. فترى الباحثة أن هذه التقسيمات لا داعي لها لأن الأهم هو الاحتجاج اللغوي الذي يتأثر بالكلام والفلسفة وأصول الفقه، لماذا؟ لأن تأثر النحو بالفلسفة هو جانب يحتاج إلى مراعاة ومعالجات في تقصيها وتطبيقها وأما تأثر أصول الفقه فهو أمرٌ مهمٌ في الاستشهاد لأن العملية التقعيدية النحوية محضة من عمل حذّاق العرب القدمى. وأما الاثنان المتبقيان –كما ذكر الدكتور خالد بن سليمان مهنا الكندي– فهما شيئان عاديان ولا نقاش عن ذلك. متى تبدأ الفلسفة في الإسلام؟ كما قال ابن النديم في الفهرست "نجد حديثاً عن أن الفرس نقلوا شيئاً من كتب المنطق والطب من اليونانية إلى لغتهم الفارسية، وظلت هكذا حتى نقلها إلى العربية عبدالله بن المقفع"[83]. واعتماد على ذلك، ترى الباحثة أن الفكرة تأثرت وتسربت من اليونان في أذهان النحويين في أواخر القرن الثاني الهجري. ولها تأليف في الطب، الهندسة وعلم الفلاك وعلم المنطق وهذا يعني التقارب الزماني والفلسفي والكلامي. ولكن ما تقصده الباحثة هي الفكرة الفلسفية التي وردت في النحو العربي كانت من عمل الفلاسفة المسلمين الذين طلبوا الحكمة في أعمالهم وكانوا مقتنعين بذلك. وفي الحقيقة أن هذه

---

[81] المصدر السابق، ص 106

[82] خالد بن سليمان مهنا الكندي يقسّم آرائهم في المؤثّرات الخارجية على الاحتجاج اللغوي والتعليل النحوي إلى ثلاثة: وهي أوّلا، الاحتجاج اللغوي يتأثر بالفلسفة والكلام، ثانياً، الاحتجاج اللغوي يتأثر بأصول الفقه، ثالثاً، الاحتجاج اللغوي التمس أكثر من تأثير خارجي، ورابعاً، الاحتجاج اللغوي لم يتعرض لهذه المؤثّرات.

[83] ابن النديم "الفهرست" ص 358

الفكرة لا علاقة لها بالأجانب بل من أعمال حذّاق العرب لحل المشاكل في النحو العربي عن طريق الفلسفة. وبناء على ذلك ترى الباحثة أن القواعد النحوية المتعلقة بالفكرة الفلسفية هي التقديرات والحذفات والإضمارات، كما ذكر إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" أن النحويين يتأثّرون بالفلسفة حيث يقول "النحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم"[84]. وقد ردَّ إبراهيم مصطفى التقدير الصناعي بقوله: "ولولا طولُ إلْفِنَا لها[85]... لرأيناها لغواً وعبثاً"[86] لأنّ النحاة يبحثون عن العامل ولا يجدونه ثم يصنعونه في الجملة. ويأتي بأمثلة منها: "زيداً رأيته" ويقول: دعوى النحاة أَنَّهُ "رأيت زيداً رأيته. كما في قوله تعالى ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ [87] أي "إن استجارك أحد من المشركين استجارك"، و ﴿ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي ﴾ [88] أي "لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي، و ﴿ وأما ثمودَ فهديناهم﴾ [89] و وأما ثمودَ فهدينا هديناهم و "إياك والأسدَ" و "احذرك واحذر الأسد" و يقطع النعت في مثل "الحمدُ الله ربُّ العالمين" فتنصب كلمة (رب) أي أمدحُ رُبَّ، وترفع فيقدّرون هو رب. ورأى أنّ هذه الأمثلة أمر سائغ في كل لغة، بل هو في العربية أكثر لميلها إلى الإيجاز وإلى التخفيف بحذف ما يفهم... ولكن التقدير نعيبه... التقدير الصناعي وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب"[90]. ويقول إبراهيم مصطفى إنّ التقدير والتوسع فيه مؤدٍ إلى ضياع حكم النحو بقوله[91] "... و لم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولاً باتاً، وكثّروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدّرون العامل رافعاً فيرفعون ويقدّرون ناصباً فينصبون، ولا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم". ثم أشار إبراهيم مصطفى إلى أنّ النحاة العرب تقيدهم بالفلسفةِ أضاع عليهم العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة مثل: باب المفعول معه[92] مثال: "كيف أنت وأخوك" فكان الوجه الأول أنْ يجوزَ فيه النصبُ على المفعولية، والرفعُ على العطف، والوجه الأول يضعفونه لأن الواو لم يسبقها فعل، والحقيقة أنّ لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الآخر كما في مثل كيف أنت

---

[84] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 31

[85] أي تعودنا عليها اي في باب التقديرات.

[86] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 35.

[87] سورة التوبة: 6.

[88] سورة الإسراء: 100.

[89] سورة فصلت: 17.

[90] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 35.

[91] المرجع السابق، ص 36.

[92] المرجع السابق، ص 38.

وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟ فإذا قلت كيف أنت وأخاك؟ فإنما تسأل عن صلة ما بينهما". ولكن جمهور النحاة لا يقبلون هذا خشية أن يجتمع مؤثران على أثر واحد وهو محال[93]. وإنْ كان سمع في لغة قليلة وهو قول العرب (كيف أنت وقصعةً من ثريدٍ[94]) بنصبٍ قصعة على أنها مفعول معه[95]. وسار على هذا المسلك عبد الرحمن محمد أيوب حيث يقول " إن النحاة قد خلطوا بين الإعراب والموقع الإعرابي، ففي مثل "محمد" و "رجل" يدخل تحت تعريف المعرب، لأن آخرهما يتغيّر بتغير التراكيب. ولكن هذه القضية لا تدخل في باب النداء في مثل "يا محمدُ" و "يا رجلُ" وباب لا النافية للجنس مثل "لا رجلَ في الدار"[96]. وكما زعم النحاة في تعليلهم أنّ "يا محمدُ" أي "أدعو محمداً" أي "يا" هو "أدعو" وتأولوه بأنه إسناد كامل. ويرى أن لا يساوي بين جملة "يا محمد" وجملة "أدعوك" فإن الأولى إنشائية، والثانية خبرية، ولا تساوي بين الإنشاء والخبر[97]. هذه كلها مرتبطة بالاحتجاج اللغوي خاصة في القياس والإجماع والاستصحاب والمتبقية منها – مما ترى الباحثة- معظم من القواعد المطروحة مطردا ومستمرا لها ذو بالأمور الفلسفية والمنطق كما ركّز عبد الرحمن أيوب على الكلمات التي لا يظهر عليها الإعراب في آخرها ومنها الإعراب المقدّر في المصدر المؤول ينصب بفتحة مقدّرة لأنه مفعول به ويؤولون المثال بـــ "أريد أنْ أقومَ"[98]. ومن الكلمات التي يقدر فيها إعراب الاسم المعتل في نحو: جاء القاضي. ورأيت عيسى، فالقاضي مرفوع بضمة منع من ظهورها الثقل، وعيسى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذّر، ومن الكلمات التي يجري عليها التقدير ما يعرف باشتغال المحل بحركة المناسبة في نحو: ليس بقائمٍ. فالباء حرف جر زائد و(قائمٍ) يُعرب مجروراً بحرف الجر الزائد، وهي في الوقت نفسه خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

توقف عبد الرحمن محمد أيوب[99] عند هذا النوع من الكلمات السابقة ناقداً لها. فقال: إن التقدير يؤدي دوراً كبيراً في النحو العربي، ولكنه سخر من قول النحاة بأن المصدر المؤول منصوب بفتحة مقدرة، وسبب سخريته أنهم يتوهمون أو يفترضون حركة الإعراب لا وجود لها، وقال إن حالهم أشبه بمعلم دخل حجرةً دراسيةً فارغةً،

---

[93] المرجع السابق، ص 39.

[94] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 466/1

[95] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 466/2.

[96] عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي،كويت: مؤسسة الصباح، 1957، ص 46.

[97] المرجع السابق، ص 46.

[98] المرجع السابق، ص 51.

[99] المرجع السابق، ص 53-54.

وافترض وجودَ طلابٍ بها فوزّع أسئلة الاختبار وأوراق للإجابة! أما جملة (لست بقائم)، فيرى أنها تؤدي إلى وجود موقعين إعرابيين: موقع المجرور وموقع خبر ليس المنصوب. وقال إن هذا أمر لا ضرورة له ومن الأفضل أن نقول بأن هذه الجملة ذات طرف إسنادي واحد.

وغيرهما ممن ادّعى تأثر النحو العربي بالفلسفة هو إبراهيم أنيس الذي كان يرى أنّ البصريين هم من أهل المنطق حيث اهتموا باجتهادهم في الأحكام[100]وذلك معناه أنّ البصريين اهتموا بالتأويل والتعليل والتفسير والقياس وكأنهم أرادوا أن يخضعوا قواعد اللغة للمرونة عند استنباط شيء جديد في اللغة، ويرى أنّ البصريين من أهل المنطق كما أضاف في قوله "إنهم اهتموا بالقياس والتعليل؛ وكيف بالفقهاء أَهُمْ من أهل الفلسفة والمنطق بسبب اهتمامهم بالقياس والتعليل؟". وعلى المسلك نفسه سار شوقي ضيف الذي رأى أنّ عقل البصرة كان أدقّ وأعمق من عقل الكوفة، وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم، إذ سبقوهم إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية والفكر اليوناني وما وضعه أرسطاليس من المنطق وحدوده وأقيسته[101]، بمعنى أنّ البصريين هم من اللغويين المتعمقين في تقعيد النحو العربي، وهذا العمق بسبب أنهم تأثروا كثيراً بالفلسفة الإغريقية واليونانية. وقد سار المخزومي على نسق شوقي ضيف حيث قال: إنّ كثيراً من النحاة كانوا من المتكلمين الذين تأثروا بالفلسفة والمنطق وهذه دعوى من ينظر إلى النقطة العامة أي أنّ النحاة العرب كلهم يتأثرون بالمنطق والكلام كما ناقشت سابقا أنّ الكوفيين لم يتأثروا كثيرا كما تأثر البصريون بالموضوع الفلسفي والمنطق بدليل أنّ الكوفيين رفضوا فكرة "الابتداء" علّةً لرفع المبتدأ. وأما من ناحية تأثر اللغة العربية بعد القرن الثاني فتبدو صحيحة كما ذكر أحمد أمين في ضحى الإسلام أنّ المأمون وهارون الرشيد أرسلا البعثات إلى بلاد الروم لتعلم اللغة الرومية لترجمة علوم الروم إلى اللغة العربية[102].
وأما عبد القادر المهيري فقدّم أمثلة –ترى الباحثة– أنها غريبة نحو: الزائر وصل، الزائر: هو فاعل بدىء به مرفوعا، ووصل: فعل مطابق لفاعله، إن الزائر وصل، الزائر: هو فاعل بدىء به منصوبا بإن، وصل: فعل مطابق لفاعله، الزائرون وصلوا، الزائرون: فاعل بدىء به مرفوعاً، وصلوا: فعل مطابق لفاعله[103]. ورأى المهيري أنّ الفعل "وصل" في مثل "الزائر وصل" يرفع "الزائر" وليس يرفعه الابتداءُ. وهذا على ما يبدو مشابه لرأي الكوفيين الذي جاء ردّا على قول البصريين: "إن المبتدأ لا يُرفع بالابتداء بل المبتدأ والخبر يترافعان". إذاً، هذا الرأي لا يخرج عن العامل والمعمول، بل هو اختلاف تفسير له ومحاولة لفهم بناء الكلمة من حيث المعنى كما هو واضح من قوله:

---

[100] إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، القاهرة: المكتبة المصرية، 1975م، ص 24.

[101] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 21.

[102] أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط 1 القاهرة:لجنة التأليف والترجمة، الجزء الثالث، 1969م، ص 313.

[103]عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1993م، ص 51.

ليس كل فاعل مرفوعاً، وليس كلّ مفعول منصوباً، وليس كل مضاف إليه مجرورا. ويمكن إعراب الاسم في أول الجملة بالنظر إلى معنى الجملة، فالمعنى يصير هو الحَكمُ[104] ويبدو أن هذه الآراء من افتراضاته. أما شوقي ضيف – مما ترى الباحثة – فهو مؤكد لإعراب المعاني من نحو رفع الفاعل ونصب المفعول، ومعارض للإعراب التعليمي التقديري. لقد نادى شوقي ضيف بفكرة إلغاء إعراب أدوات الشرط الاسمية مثل: "مَنْ يقم أقم معه" قال:- وقد اختلف النحاة في تعيين العامل في "مَنْ" فبعضهم يقول: فعل الشرط وحده المشتمل على ضميرها، وبعضهم يقول: إنه فعل الجواب لأن الفائدة تتم به، ومن قائل: إنه مجموعها لأنهما متممان للجملة. وكذلك نادى بإلغاء إعراب كنايات العدد[105] نحو "كم الاستفهامية والخبرية" وهي لا تفيد أي فائدة في صحة نطقها، إذ هما دائماً مبنّيان بالسكون، وملازمان لنطق واحد، ويكفي أن يُعرف أن هذه كم استفهامية وتلك خبرية، بدلالة تمييزهما، فتمييز الأولى دائمًا مفرد منصوب وتمييز الثانية مفرد مجرور أو مجموع مجرور. هذه العملية في الحقيقة لتيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا. كما قال في كتابه "تجديد النحو" إنَّه محاولة متواضعة في تيسير النحو وتخليصه من القواعد والأبواب الفرعية الزائدة والتعقيدات العسرة. يعني شوقي ضيف إلغاء الإعراب التعليمي الذي يشغل بال التلاميذ ولا يعني الغاء الإعراب المعنوي بتأثير العوامل من نحو رفع الفاعل ونصب المعمول من نحو (سأل الوالدُ الولدَ). لأنه شكل من اشكال اللغة نزل به القرآن فأي مساس به مساسٌ لنص القرآن والحديث. وقد أشار الشاطبي قبل ذلك إلى هذا القول حيث قال: إنّ النحو عند سيبويه لا يقتصر على بيان أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب بل يبين ما يليق به من المعاني والألفاظ[106] وهذا يدل على أنّ سيبويه لم يقتصر على علم النحو بل خاض في علم البلاغة وفي توضيح معاني الكلمة وتفسيرها وتأويلها. ويبدو فكرة المخزومي على غرار واحد مع أستاذه إبراهيم مصطفى حيث قال "أنّ كثيراً من النحاة كانوا من المتكلمين وقد أدركوا عمق الصلة بين الدرس النحوي وأساليب المنطق والكلام، وكان تأثرهم بأساليب المتكلمين نتيجة لاتصالهم بالفلسفة والمنطق في القرن الرابع"[107]، أي يبدو أنّ النحاة العرب في القرن الرابع والخامس تأثروا كثيراً بالفلسفة والمنطق ثم جمعوا بين النحو والكلام في قاعدة النحو.

---

[104] المرجع السابق، ص 43-51.

[105] انظر تجديد النحو وتيسيره في باب العدد.

[106] شاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، د.ت، 71/4.

[107] المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص 82 .

ترى الباحثة أن آراء إبراهيم مصطفى لم تأت من فراغ بل هي تكرار لآراء ابن مضاء، وقد ركز إبراهيم على التقدير ورأى أن النحاة يقدّرون فقط لتجرى قواعدهم على نمط واحد، وحقيقةٌ التقدير لا عيبَ فيه، وهذا ما قرره محمد أحمد عرفه "والحقيقة أن التقدير ليستقيمَ المعنى، فلو قدر أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية تدل على المعاني لوجب التقدير ليستوى المعنى، فإن (إياك) يدل وضعاً على المفرد المخاطب المذكر، و (الأسد) يدل وضعاً على الحيوان المفترس... وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية وهو تحذيره من الأسد وليس يفهم ذلك المعنى إلا بتقدير (احذر). ولولا ذلك لما دلّ على المعنى"[108]. وفي موضع آخر يقول عرفة: " إن هذا التقدير لاقتضاء المعنى إياه لا لإيجاد العامل له فإذا رأينا أثره و لم نجده لجأنا إلى تقديره إذ لو كان الأمر من أجل عامل النصب لقدَّرَ النحاة أي عامل في مثل: (إياك والأسد) كـــ قبّل ودَاعِبْ إذ كلها تعمل النصب. فلما رأيناهم يأبون تقدير شيء من ذلك، ولا يقبلون إلا تقدير (احذر) وما في معناها ولا يصح إلا ذلك علمنا أن التقدير لخدمة المعنى لا لخدمة اللفظ"[109]. وهكذا نرى أن رفض إبراهيم للتقدير جملة وتفصيلاً فيه نظر، وليتَهُ قَصَرَ رفضه على بعض التقديرات التعسفية ذات اللون الفلسفي. والاختلاف في العامل لا يُعد عيباً لأنه لا يمكن أن نتصور أن جميع أبواب النحو موضع اتفاق بين النحاة، وهذا أمر تقتضيه طبيعةُ الأشياء. ومن ناحية العلامة الإعرابية جعل النحاة الإعراب حكماً لفظيًا خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، و لم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرا في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته[110]. هذا كلام ليس على إطلاق، فكتب معاني القرآن مثلاً تتحدث عن فروق في المعنى بسبب حركات الإعراب التي هي أثر للعامل كما قال تعالى (إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر)[111] بالنصب، وأهل السنة يقولون: (كلَّ شيء) فهو مخلوق لله تعالى بقدر، دليله قراءة النصب، لأنه لا يفسر في مثل هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبراً لو وقع الأول على الابتداء. وقال قوم: إذا كان الفعل يتوهم فيه الوصف، وأن ما بعده يصلح للخبر، وكان المعنى على أن يكون الفعل هو الخبر اختير النصب في الاسم الأول، حتى يتضح أن الفعل ليس بوصف، ومنه هذا الموضع. والقراءة القدرية بالرفع (إنّا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر) و (خلقناه) في موضع الصفة لـــ (كلُّ) أي : إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه، فهو بقدر: أو بمقدار على حد ما في هيئته وزمنه، وغير

---

[108] المرجع السابق، ص 357.

[109] المرجع السابق، ص 357.

[110] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 41.

[111] سورة القمر: 49.

ذلك[112]. وذكر العكبري في كتابه "التبيان في إعراب القرآن" القراءة بالنصب (إنّا كلَّ شيءٍ) والعامل فيه فعلٌ محذوف يُفسِّره المذكور وكان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق. وأما القراءة (إنّا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر) فهو بالرفع على الابتداء، و(خلقناه) نعتٌ لكل أو لشيء، و "بقدرٍ" خبره، والرفع لا يدلّ على عمومه، بل يفيد أنّ كلَّ شيء مخلوق فهو بقدر[113]. ولعل ما قيل عن إبراهيم مصطفى ينطبق إلى حد كبير على أيوب أنّه دعا إلى إلغاء التقدير إلغاء تاماً بحجة أنه من تأثير الفلسفة، ونحن لا ننكر تأثر النحو بالفلسفة، ولكن هذا لا يبرر هدم التقدير والحذف وإخراجه من النحو، لأن مثل هذا الصنيع سيقود إلى تغير كبير في خريطة النحو العربي، ولقد فاته أي – أيوب – أن هنالك أساليبَ كثيرةً في القرآن الكريم والأحاديث النبوية وأشعار العرب لا يمكن أن تفهم من غير تأويل وتقدير، ولو في الذهن؛ ذهن المتكلم وذهن المخاطب.

وترى الباحثة أنّ النحاة قد استعملوا المنطق النحوي في التحليل، ومثال ذلك أنّ الفعل "يذهبُ" في مثل "يَذْهَبُ محمدٌ" فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، والسؤال لماذا "يذهب" لا يصير خبراً كما في المثال "محمد يذهبُ" ؟ فالجواب أنّ العامل لا يتقدم على المعمول، ولذا اخترع النحاة أنّ العامل لـــ "يذهبُ محمدٌ" معنويٌّ. وجاء النحاة بعلة عدم دخول ناصب أو جازم عليه يقوم مقام الابتداء فهو بمثابة العامل المعنوي. وترى الباحثة أنّ ذلك من اختراع النحاة حيث وضعوا العامل المعنوي مقدّماً على "يذهبُ"، والعامل المعنوي في هذه الحالة غير ملموس وهذا يبدو أنه من الفلسفة والمنطق. كما يقول إبراهيم مصطفى "والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم آخذة حكمٍ الحقائق المقررة لديهم"[114]، وسواء أكان السبب في نشأة العامل النحوي راجعاً إلى المنطق والفلسفة الأرسطية، أم راجعاً إلى الفلسفة الكلامية، فترى الباحثة أن نشأة العامل النحوي في الاحتجاج اللغوي مرتبطة أساساً بمطلب غزيري في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه. لتوضيح أكثر عن هذا السبب والمسبَّب أو الأثر والمؤثِّر فيه نقدم السؤال:- لِمَ رُفع الفاعل ونُصِب المفعول؟ وعلى أي أساس تمّ رفعه أو نصبه؟ ويبدو أنّ هذه القاعدة من استعمال العرب في الأشعار ثم فسروها واتخذوها قاعدة، وهذا الاختراع يدل على أنهم اعتمدوا على الفلسفة والمنطق. وغير ذلك فإنّ المفعول به مجرورٌ في جمع المؤنث السالم في مثل "ضربتُ طالباتِ" هل النحاة يجرون للخفة؟ وما المعيارُ المعقول على هذا التغير؟ فما عاملُ"طالباً" في جملة "رأيت خمسة عشر طالباً"؟ فقالوا إنه منصوب على التمييز، ولذا استطاع أن يقوم بدون

---

[112] أبو حيان، البحر المحيط، 8/181-182.

[113] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد حسي شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، 2/ 389.

[114] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 31.

إسناد إلى أي عامل، والسؤال على أي الأساس هذه الدعوى؟ لأن كل معمول لا بد له من عامل، والمعمول لا يتقدّم عليه، وكذلك في باب الحال في مثل "جاء محمد راكباً" ما عاملُ "راكبا"؟ فقالوا:- إنّ الحال لا بد أن يكون منصوباً، فكيف في مثل "رأيت زيداً يخرج" فـــ "يخرج" فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة على آخره، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال، فالدعوى أنه " في محل نصب حال" يغلق فرصة التحليل عند الباحثين.

ومما يدلّ على التأثر بالفلسفة[115] أنّ النحاة تبنوا الفكرة الآتية في التقعيد وهي: لكل أثر مؤثِّر لا يجتمع مؤثران على أثر واحد، كما ذكره دي بوير:- " سبق أهل البصرة إلى الانتفاع بالمنطق لم يكن محضَ اتفاق، لأن تأثير المذاهب الفلسفية ظهر في البصرة قبل ظهوره في غيرها، وكان بين نحاة البصرة كثيرٌ من الشيعة والمعتـــزلة الذين أفسحوا السبيل للحكمة الأجنبية لكي تؤثرِّ من مذاهبهم الكلامية"[116]. وزاد "قد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان التي لم يكن شأنها جمع الشواهد والمترادفات ونحوها[117]. وكما ناقشت سابقاً من أنّ النحاة العرب قد اعتمدوا على المنطق بوصفه وسيلة للاجتهاد في النحو العربي حيث قالوا إنّ "لكل مؤثِّر أثراً" فلذلك لا يُقبل عاملان متنازعان على معمول في مثل: "نام واستراح محمدٌ" أي "اجتماع مؤثرين على أثر واحد". واختار البصريون الفعل الثاني فيصير "استراح محمدٌ" وأما الكوفيون فاختاروا الأول "نام محمد". وبناءً على ما سبق من بيان موقف كل من البصريين والكوفيين في اتخاذ القاعدة النحوية القائلة بعدم تأثير مُؤَثِّرَيْنِ أثراً واحداً، نـــثير السؤال الآتي: لِمَ لا تُسْتَثْنَى القاعدةُ في حالة احتمال وجود مؤثِّرَيْنِ على أثر واحد كما تجلى ذلك في موضوع التنازع، والأثر بدون مُؤَثِّرٍ كما جاء في باب الاشتغال؟ وما النتيجة إذا ذكر "نام واستراح محمدٌ"؟ مما سبق يتبين لنا أنّ هذه الجملة صحيحة من ناحية الإعراب وهي تتكون من الفعلين والفاعل، وواو العطف هو حرف للاتصال بين الفعلين، وهو يدل على عملين مشتركين أي نام واستراح في وقت واحد. ومن ناحية المعنى فإنّ "نام واستراح" شيئان مختلفان لكن بمعنى واحد أي نام واستراح استراحة حيث يستريح العقل عن التفكر والتدبر. والسؤال لماذا من ناحية العلاقة الاجتماعية نقبل هذا وأما النحاة فيرفضونه؟ وكما ناقشت فإنّ اللغة قد تأثرت بالثقافة الفلسفية والمنطقية فلذلك القاعدة النحوية تجري مع ثقافة تلك اللغة. ويبدو أنّ قولهم: لكل أَثَرٍ مُؤَثِّرٍ في التنازع تستأثّر من حيث المعنى بجزءٍ مهم في تحديد العامل والمعمول، وكأنهم لا يهتمون به وهم أي البصريون

---

[115] ت.ج.دي بوير، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، مصر:جامعة القاهرة 1954م، ص 45، المخزومي، الخليل أحمد الفراهيدي إعماله ومنهجه، بيروت: دار الرائد العربي، 1986م، ص 247 – 248، علامة، طلال طلال، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1993م، ص 38.

[116] ت.ج.دي بوير، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ص 44.

[117] المصدر السابق، ص 45.

والكوفيون يدركون أنّ "محمد" فاعل، فكيف يتناقضون!! وفي مثل "ضربني وضربت زيداً" الفعل الثاني أولى بالعمل. والسؤال ولماذا ينطق بالفعل الأولى دون عمل؟ فيمكن القول: إنّ فاعل "ضرب" الأول هو "زيد". و"ني" ضمير متصل سمّي بياء المتكلم أي هو مفعول به في الأول هو تاء الفاعل في "ضرب" الثاني أي "ضربت" هو فاعل، بدلا من "ني" في "ضرب" الأول. والنقطة الأولى لماذا الفعل الثاني يعمل مع أنّ الفعل الأول متعلق بالفعل الثاني؟ والنقطة الثانية ما دور "واو العطف" إذ الفعل الثاني يعمل بدون الأول، كأن العاطف يشير إلى وجود "التضارب" في الجملة. فعندئذٍ لماذا يختار البصريون الثاني وليس الأول مع الثاني. وترجّح الباحثة قول البصريين: إن الثاني أولى بالعمل، لكن لا يمكن حذف دور الأول لأنه بدون الأول لا وجود للثاني وفي مثل: يحسنان ويسيء ابناك، قال النحاة: إذا أعملنا الثاني فيضمر الأول، وإذا أعملنا الأول فيضمر الثاني. والمقصود "الإضمار" ليس بمعنى الحذف ولكن لا يُستعمل في أثناء العمل. وفي حالة إعمال الثاني وإضمار الأول فليس هنالك مشكلة لأن لكل فعل فاعلاً وأما إعمال الأول فالفعل الثاني في مثل: "يسيء ويحسنان التلاميذ" لا فائدة من وجوده بسبب وجود فاعل في "يحسنان" تقدم على الفاعل الآخر؛ "التلاميذ". ودليل آخر على أنّ النحاة العرب يتناقضون في تثبيت المؤثِّرِ وذلك في مثل "زيدا ضربته". حيث ذهب البصريون إلى أنّ العامل في "زيداً" مقدر أي "ضربت" غير الملفوظ. والتساؤل لِمَ يقدّر البصريون بـــ "ضربت"؟ كأنّ هذه الجملة كانت جوابا للسؤال — من ضربتَه؟ وأما السؤال هل ضربتَ زيدا؟ يبدو جوابه "نعم ضربت زيداً" أو السؤال – ما فعلتَ؟ ضربتُ زيداً. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنّ "ضَرَبْتُ"، ملفوظاً، عاملٌ لـــ "زيداً" ودليل أنّ "ضَرَبَ" الفعل المتعدي يحتاج إلى مفعول به. ومن الواضح أنّ الترتيب في وضع المكونات في الجملة مهم، فالعامل لا بد أن يكون مقدّماً على معموله. لذلك اخترع البصريون العامل المقدّر مقدّماً على "زيدا". ولذا فإنّ كلمة "زيدا" معمول محذوف، وعامله مقدّر وتقديره "ضربت". وهذا التصور الذهني لوجود فعل مقدّر في العبارة. ومن هنا فهمنا أن التأثير الفلسفي في النحو العربي كان موجودا ليس بالسبب تأثر بالإغريقي أو اليوناني بل هي من اختراع حذّاق العرب الذين أحبوا طلب الحكمة في الفلسفة.

علاقة الاحتجاج اللغوي بالفقه وأصوله:

وأما دراسة أصول الفقه فبدأت عندما كانت مباحث الفقه متقدمة زماناً على مباحث النحو، وهناك أول كتاب ظهر في أصول الفقه للإمام محمد بن إدريس الشافعي (150- 204هـــ) وألّف "الرسالة. ونجد أنّ أكثر النحويين الأوائل كانوا علماء في مجال القراءة والتفسير والفقه وأصوله، أي: هم من القراء والمفسرين والفقهاء كما

ذكرتْ بعضُ الكتب التاريخية واللغوية منذ عهد أبي الأسود الدؤلي[118] حرصًا على فهم القرآن وضبط أدائه[119]. وبدأ بعبد الله بن أبي إسحاق الذي خطّا بالدرس النحوي نحو تحديد منهج البحث رصد الظواهر اللغوية المطردة حتى يُعدُّ "أول مَنْ بعج النحو ومدّ القياس والعلل"[120] لأنه أشد تجريداً للقياس كما في القصيدة التي جاءت في مدح بعض بني مروان وهما قوله[121]:

وعَضُّ زمانٍ بابن مروان لم يدع * من المال إلا مُسَحْتًا أو مُجرّفُ

الشاهد في هذا الشعر كلمة "مجرّفُ" فحقه منصوب لأنها معطوفة على كلمة "مُسَحْتاً" المنصوبة أو بعبارة أخرى القياس النحوي يُحتم ذلك ويوجبه. وكذلك ما جاء في مدح يزيد بن عبد الملك على هذا النمط[122]:-

مستقبلين شمالَ الشام تضربنا * بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا يُلقى، وأرحُلُنا * على زواحف تُزجى، مُخّهاريرِ

الشاهد "مُخّهاريرُ" أيضا مشيرا إلى قياس النحو لأنه من مكوَّن المبتدأ والخبر. ومما تريد الباحثة أن تكشفه، ردّ لفظ القياس ليتّضح لنا أنّ هناك محاولة خاصة لدى النحاة الأوائل في وضع أسس النحو العربي بهدف حفظ اللسان من اللحن سواء في القصائد أو النثر العربي ومما ذكرت سابقا، فإنّه يجب لفهم القرآن الكريم فهما سليما وضبط أدائه. ورأى الشيخ عرفة أن النحاة نسبوا عمل الاحتجاج اللغوي في علل النحو كالعلل الفقهية: مجرد أمارات وعلامات، وأن رغبة النحاة في تشبيه عللهم بالعلل الفقهية جعلتهم يختارون للنحو عوامل لفظية بدل العوامل المعنوية، لأن العوامل اللفظية ظاهرة منضبطة كالعلة الفقهية وليست كالعوامل المعنوية الخفية"[123]. ويبدو M.G. Carter في هذا القول تأييد آراء أنّ النحو العربي لم يتأثر بالنحو اليوناني بل تأثر بالفقه النحوي ولا شك أنّ القياس المقصود هنا ليس القياس الأرسطي الذي يسير من الكلمات إلى الجزئيات، وإنما كان قياسا لغويا فطريا أساسه

---

[118] انظر الشيخ محمد الخضري، أصول الفقه، بيروت: دار الفكر، 1988، ص 5

[119] ابن سلام الجمحي(ت 231هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيقي محمود محمد شاكر، القاهرة، 1973، 1 ص 12

[120] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 23

[121] المرجع السابق، ص 23

[122] السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ط1، القاهرة:دار الإعتصام، 1980، ص 44، وفي الهامش مراتب النحويين لأبي طيب اللغوي، القاهرة:مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، 1955، ص 13

[123] محمد عرفة، النحو والنحاة، ص 80-87، 136-137

كان قياسا على نمط القياس الفقهي الذي كان شائعا قبل ترجمة العلوم اليونانية إلى العربية[124]. وذكرت الباحثة في مقالتها على هذا الحد[125]:

In order to support that Arabic grammar was influenced by Islamic Law, Carter presents two important points, firstly a series of already existing terms for the categories and phenomena of the Arabic language, secondly a set of operational functional terms borrowed from the legal system. He adduces four important terminological arguments, namely the use of moral criteria in grammar 'hassan' (good), 'qabīh' (bad) (Carter, 1972, 1973 :83, 147-50), secondly the qiyas as a juridical method (Carter, 1972:84), thirdly the terminology of mawdi, etc. derived from the study of law (Carter, 1972:84-5, 1973;147-8), and fourthly numerous linguistic terms with a juridical connotation (e.g. 'shart' (condition), 'iwad' (compensation), 'badal' (replacement), 'hadd' (limitation), 'hujjah' (argument), 'niyyah' (intention)) (Carter, 1972:86)".

ويبدو أن محمداً أحمد نحلة أيّد الفكرة السابقة حيث يقول "كان من الطبيعي أن يتأثر منهج النحويين بمناهج الفقهاء والأصوليين"[126]. وهذا قد ذكر الأنباري في مقدمة كتابه "الإنصاف بين البصريين والكوفيين" عن المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة[127]. وأضاف الإمام الأسنوي في كتاب الكوكب الدري حيث قال على حد ما أن يعد التفاعل بين الفقه[128] وأصوله[129] والنحو وأصوله من صور الاتصال بين العلوم الشرعية وعلم العربية. وُجِد انتشار علم أصول الفقه والنحو العربي في الوقت شاعت المصطلحات المنطقية في علم أصول الفقه وروعي الترتيب والمنهج العلمي في التعبير عن المسائل المطروحة واتساع رقعة القياس بظهور المذاهب الأربعة (الحنفي والحنبلي والمالكي والشافعي). فالنحو العربي في ذلك الوقت حسب ما هو معروف لدينا أنه يجري في نشاط القياس النحوي حين ظهور مدرستي البصرة والكوفة. دليل واضح أن منهج النحو وأصوله يجري في نفس المسلك كما في الفقه وأصوله. من خلال هذا، كان التطور منهجين –الفقه وأصوله والنحو وأصوله– تعد العلاقة المتينة بينهما من جهة[130]. فقد قال الإمام "من العلوم الإسلامية فقهها، وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها، إلا وافتقاره إلى العربية بيِّن لا يُدفع ومكشوف لا يتقنع لأن معاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها، الوصلة إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربي، ومن هنا اشترط الأصوليون في المجتهد أن يكون على جانب

---

[124] عباس حسان، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة 1971، ص 22

[125] Solehah Yaacob, Refuting the Alleged Transmission of Greek Thinking Concepts Into Arabic Grammar, Volume 1, June 2011, Journal Islam In Asia.

[126] محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي، بيروت: دار العلوم العربية، 1987، ص 23

[127] انظر ابن الأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محي الدين عبد الحميد، القاهرة 1961، 1 ص 15

[128] هو"العلم بالشيء والفهم له، ولكن استعماله في القرآن الكريم يرشد إلى أنّ المراد منه ليس مطلق العلم، بل دقّة الفهم، ولطف الإدراك ومعرفة غرض المتكلم" كما ذكر عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، ص 8

[129] هو "فهم العلم بالقواعد والأدلة الإمالية، التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه" المرجع السابق، ص 11

[130] الإمام الأسنوي، الكوكب الدري، تحقيق حسن عوض، الأردن: دار عمار، 1984م. ص 42

كبير من التضلع في قواعدها وفروعها وتطبيقاتها"[131]. د. محمود أحمد نحلة في كتابه أصول النحو العربي على غرار الإمام الأسنوي عندما قرّر صراحة أن الأنباري ألف أصول النحو على حد أصول الفقه كما في قوله " أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله"[132] أي أنه حاول واضع أصول النحو العربي كما في أصول الفقه. ورجّح عبد الكريم زيدان حيث قال "كما أن العادة أنّ الشيء يوجد ثم يدون، فالتدوين كاشف عن وجوده لا منشيء له كما في علم النحو والمنطق فمازالت العرب ترفع الفاعل وتنصب المفعول في كلامها، وتجري على هذه القاعدة وغيرها من قواعد النحو قبل تدوين علم النحو"[133].

ومن هنا فهمنا أنّ أثر النحو في أصول الفقه تأثيرا كبيرا؛ لأن علم أصول الفقه إنما هو علم أدلة باستعمال تفكير منهج الفقه مما يستخدم القرآن الكريم والأحاديث النبوية كالأدلة والبراهين ومنهما تؤخذ استنباط الأحكام الشرعية ولذلك صار النحو شرطا في تطبيق العملية الإجتهادية في الفقه وأصوله، إذ ذلك، فصار معرفة اللغة والنحو والصرف فرض كفاية في تطبيق الأحكام الشرعية. كما قال الرازي في المحصول "اعلم أنّ معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل، فلا بد من معرفة أدلّتها، والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم فإذا توقّف العلمُ بالأحكام على الأدلة، ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف، وما يتوقف على الواجب المطلب وهو مقدور للمكلف فهو واجبٌ، فإذاً معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة"[134]. وكان الإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ الإمام أبي حنيفة مِنْ أوائل مَنْ ربط بين مسائل الفقه ومسائل النحو في كتابه "الجامع الكبير"، وبعد ذلك جهود الإمام الأسنوي حيث يفرق العلاقة بين الفقه والنحو في كتاب "الكواكب الدري" والمهذب عند الشيرازي، والوجيز للغزالي، وشرح الوجيز الكبير للرافعي، والروضة للنووي[135].

---

[131] الإمام الأسنوي، الكوكب الدري، ص 342 نقلا من المفصل للزمخشري 1 ص 8، بشرح ابن يعيش، 1 ص 11

[132] محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي في ص 24 نقلا عن ابن الأنباري، لمع الأدلة

[133] عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، ص 14

[134] الاقتراح للسيوطي ص49

[135] الإمام الأسنوي، الكوكب الدري ص 46

وهذه النقطة لها نظرة خاصة لدى الدكتور عبد القادر عبد الرحمن السعدي في كتابه[136] " أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية" حيث قرّر قول الأستاذ أنور الجندي في مجلة الرسالة أنّ أهم الأسباب الظاهرة التي تبين الحكم في اختيار لغة العرب لغة الشريعة الإسلامية لأن يجمع العلماء والباحثون على أنّ اللغة العربية أوسع اللغات في الألفاظ والمفردات، وفيما تحمل تلك الألفاظ من دلالات، كما أنها أحسن اللغات في دقة العبارة وقوة الجملة، وقد امتلكت القدرة على التعبير عن معان ثانوية قد لا يعرف غيرها من اللغات كيف يعبر عنها. وبناء على ذلك جعل علماء أصول الفقه أنّ اللغة العربية من المواد التي يتبنى عليها على الأصول، كما قال الغزالي[137]"وأما الأصول فمادته الكلام والفقه واللغة". وقد صرّح الزمخشري بهذه الرابطة كما قال "ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب"[138].ومن المحدثين مَنْ وافق على القول السابق هو تمام حسان في قوله عن العلاقة بين الفقه والنحو إلى حد ما "فمعظم المصطلحات الفقهية الاسلامية في العبادات وغيرها كالصلاة والزكاة والصيام والحج والهدى والسعي ونحوها محول عن معان لغوية عامة إلى معان اصطلاحية خاصة عن طريق القصد والتعمد"[139]. هذه كلها إشارة واضحة أن العلاقة بين الفقه والنحو لهما أهمية كبيرة في مجال استنباط الأحكام واجتهادها.حين نستعرض مباحث العلمين–النحو وأصوله والفقه وأصوله– نجد هناك تشابها وتوافقا في المواضيع التي يبحثها العلمان، وهي على النحو التالي: أولاً، في أصول النحو موضوع السماع[140] ويعني ما سمع من كلام العرب[141] نثرا وشعرا ويدخل فيه ما ورد في القرآن الكريم والحديث النبوي[142]. وفي أصول الفقه موضوع عن السماع أيضا –ويعنى به– ما جاء في الكتاب المجيد والحديث النبوي الشريف. وثانياً، في أصول النحو موضوع القياس[143] الذي يقوم على أصل مستند إلى نص من كلام العرب، وفرع

---

[136] انظر عبد القدير عبد الرحمن السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ص 23 نقلا عن الأستاذ أنوار الجندي في مجلة الرسالة الإسلامية العراقية: العدد 21، السنة الثانية ص 48.

[137] ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1978م. ص 216–218

[138] ابن يعيش، شرح المفصل، 1 ص 8

[139] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 322

[140] الاقتراح للسيوطي ص 24، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ص 29، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحي الشاوي المغربي الجزائري تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد: دار الأنباء، 1990، ص47

[141] المصدر السايق ص 33،

[142] المصدر السايق ص 29

[143] المصدر السابق ص 59، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ص 95، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحي الشاوي المغربي الجزائري ص 61

ليس له سند في كلام العرب. وعلة جامعة بين الأصل والفرع وحكم يشمل الأصل والفرع المقيس عليه[144]. وفي أصول الفقه نجد بحث القياس متشابها لما ذكرناه في أصول النحو من تعريف القياس والبحث في أركانة الأربعة: أ- الأصل ب- الفرع[145] ج- العلة[146] د- الحكم[147]، وثالثاً، في أصول النحو موضوع الإجماع[148] بتعريفه وأنواعه وحجيته، وكذلك الحال في القياس الخاص بأصول الفقه يأخذ المسار نفسه، ورابعاً، في أصول النحو موضوع استصحاب الحال[149] ومدى حجيته وكذلك في أصول الفقه ومباحث أخرى لا يتسع هذا البحث لذكرها، وخامساً، في أصول النحو موضوع عن تعارض الأدلة وطرق ترجيحها[150]، وكذلك في أصول الفقه يطرح هذا الموضوع بتفصيل. ومما سبق ندرك تشابه الموضوعات التي تُدرس في علم أصول النحو وعلم أصول الفقه. فالعلاقة بين العلمين وثيقة ومحققة.

الخلاصة:

ومن المناقشة السابقة وجدنا أنّ الاحتجاج اللغوي متعلق بالأمور التقعيدية في النحو العربي لفظاً ومعناً. وجدت الباحثة أنه لا يقعد على النحو إلا على عنصرين بارزين: العنصر الفلسفي والعنصر الفقهي. وما تقصد الباحثة بالعنصر الفلسفي أنه لا يتأثر بالفكرة الأجانب بل الفلسفي على معناه طلب الحكمة لحصول على الاقتناع في حجة الأحكام، وهذا ما فعل عند حذّاق العرب القدامى. وأما متأثر بالفقه وأصوله هو أمر يحتاج إليه لأن العلاقة بين النحو العربي واجتهاد في الأحكام الشرعية أمران يتكامل بعض من بعض، إذْ أن الاحتجاج اللغوي – كما ترى الباحثة- يتأثر بالفلسفة وأصول الفقه أمر له غاية في نقاشها. والله أعلم بالصواب

---

[144] المصدر السابق ص 61،

[145] المصدر السابق ص 35، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحي الشاوي المغربي الجزائري ص 62-78

[146] المصدر السابق ص 70، المصدر السابق ص 62-78

[147] المصدر السابق ص 69، المصدر السابق ص 62-78

[148] المصدر السابق ص 55، أصول النحو العربي لمحمود أحمد نحلة ص 75، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص 55

[149] المصدر السابق ص 101، المرجع السابق ص 139، المصدر السابق ص 97

[150] المصدر السابق ص 107، المرجع السابق ص 149، المصدر السابق ص 104

المصادر والمراجع:

إبراهيم أنيس، أسرار اللغة، القاهرة: المكتبة المصرية، 1975م.

إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1959م.

ابن النديم، الفهرست، تونس: دار المعارف للطباعة والنشرة، 1994م.

ابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، القاهرة:المكتبة التوفيقية، د.ت. .

ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار صادر، 1978م.

ابن سلام الجمحي(ت 231هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيقي محمود محمد شاكر، القاهرة، 1973

ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، 1998.

ابن منظور (ت 711هـ). لسان العرب. تحقيق أمين محمد عبد الوهاب و محمد الصادق العبيريّ. بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ط.3، 1419هـ - 1999م.

ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعارب، تحقيق محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1999

ابن يعيش(ت 643هـ). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

أبو حيان الأندلس(ت 745هـ). البحر المحيط. تحقيق عادل أحمد وعلي محمد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م.

الأشموني، علي بن محمد . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1918

أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط 1 القاهرة:لجنة التأليف والترجمة، الجزء الثالث، 1969م

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (513-577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين: البصريين والكوفيين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.

الأنباري، الأغراب في جدل الأعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، بيروت:دار الفكر، 1971.

الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط2، بيروت:دار الفكر، 1971.

ت.ج.دي بوير، تاريخ الفلسفة في الإسلام، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، مصر:جامعة القاهرة 1954م

تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب: دار الثقافة، د.ت.

جمال الدين الأسنوي (ت 772هـ)، الكوكب الدري، تحقيق حسن عوض، الأردن: دار عمار، 1984م.

خالد بن سليمان مهنا الكندي، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، عمان: دار المسيرة، 2007.

سيبويه، الكتاب، تحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت:دار الكتب العلمية، 1999.

السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، بيروت:دار الكتب العلمية، 1998.

شاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، د.ت.

الشاوي، أبو زكريا يحي بن محمد النايلي الجزائري (1030-1096هـ= 1621-1685م)، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، بغداد: دار الأنباء، 1990م.

شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط6، القاهرة:دار المعارف، 1995

الشيخ محمد الخضري، أصول الفقه، بيروت: دار الفكر، 1988
عباس حسان، اللغة والنحو بين القديم والحديث، القاهرة 1971
عبد الرحمن محمد أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي، كويت: مؤسسة الصباح، 1957م
عبد القدير عبد الرحمن السعدي، أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عمان:دار عمار، 2000م.
عبد الكريم زيدان، الوجيه في أصول الفقه، القاهرة: دار التوزيع، 1994م.
العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد حسي شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
علامة، طلال طلال، تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، بيروت: دار الفكر اللبناني، 1993م
علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، بيروت: دار الثقافة، 1973
عيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوّره، عمان:دار الشروق، 1997
الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت: دار المشرق، 1990م.
محمد أحمد نحلة، أصول النحو العربي، بيروت: دار العلوم العربية، 1987.
محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، دمشق: المكتب الإسلامي، د.ت.
محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، د.ط، القاهرة: د.ن.
المخزومي، الخليل أحمد الفراهيدي إعماله ومنهجه، بيروت: دار الرائد العربي، 1986م
المخزومي، مهدي. الدرس النحوي في بغداد، بيروت: دور الرائد العربي، 1987م.
المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، تونس: دار الغرب الإسلامي، 1993م.

Solehah Yaacob, Refuting the Alleged Transmission of Greek Thinking Concepts Into Arabic Grammar, Volume 1, June 2011, Journal Islam In Asia, Kuala Lumpur: Inter. Islamic University.

الدكتورة صالحة حاج يعقوب
قسم اللغة العربية وآدابها
الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا
عنوان البريد: niknajah@iiu.edu.my أو drsolehah_yaacob@yahoo.com
الهاتف: 603-61965114
الفاكس: 603-61965049
المحمول: 0162640714